

ورشة عن الجوانب المالية والضريبية للأنشطة البترولية

إقرار قانون ضريبي مستقل للموارد النفطية ووضع موازنة للأرباح والخسائر الناجمة عنها

نظّم المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق وهيئة إدارة قطاع البترول في لبنان ورشة عمل تمّ خلالها مناقشة الجوانب المالية والضريبية المرتبطة بالأنشطة البترولية في لبنان..

ولفت رئيس المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق عبد الحليم فضل الله إلى «أن قانوناً ضريبياً حديثاً وعصرياً في مجال النفط لا بد أن يحفظ مصالح الدولة بالدرجة الأولى وحقوقها إزاء الشركات، مع الحرص أن لا يكون ذلك على حساب الجاذبية الاستثمارية للقطاع».

وأضاف: «إن شرط النجاح الأوّل في مهمة إقرار القانون الضريبي هو في اعتماد مقاربة إصلاحية غير تقليدية»، مؤكداً «الحاجة إلى قانون ضريبي مستقل للموارد النفطية».

وفي هذا السياق، تحدث رئيس هيئة إدارة قطاع البترول في لبنان ناصر حبيب فقال: «إن الهيئة تشكلت في 2012/12/4، وقد عملنا على تاهيل 46 شركة عالمية، ولكن ما زالوا ينتظروننا لإجراء المناقصة، وفي حال التأخير سيكون ذلك انعكاس سلبي أوسع».

وتنمى على اللجنة الوزارية «أن توافق على المراسيم التي تربط الدولة بالشركات كي تستطيع هذه القوانين سواء لجهة أصحاب الحقوق، أو لجهة مجلس الوزراء». كما تحدث رئيس وحدة الشؤون الاقتصادية والمالية في هيئة إدارة قطاع البترول وسام الذهبي، فغرض الجانب الاقتصادي في اتفاقية الاستكشاف والإنتاج.. وقال: «لا علاوة لدى التوقيع ولا علاوة لدى الإنتاج، كما يمكن للدولة أن تأخذ الاتّواتن نقداً أو عينياً، وعن بترول الربح فيقسم الإنتاج بين

الدولة وأصحاب الحقوق المحدد وفقاً للحاصل والمستند إلى تراكم الإنتاج».

وأشار إلى «الإجراءات المحاسبية والمالية في الاتفاقية، وإلى القواعد الأساسية لاتفاقية التشغيل والضمانات. كما تطرّق إلى تعديل القوانين سواء لجهة أصحاب الحقوق، أو لجهة مجلس الوزراء».

تمّ عقب حسين العزي من المركز الاستشاري على ثلاثة محاور في النقاش تتعلق ببعكونات النظام الضريبي، الصندوق السيادي والبنية المؤسسية الحاكمة، مشدداً على أن «نسبة الضريبة على دخل الشركات المعتمدة في مشروع القانون الضريبي هي منخفضة قياساً إلى الضرائب المعتمدة في

الدولة وأصحاب الحقوق المحدد لحالة لبنان».

وأشار إلى أن «الإعفاءات الكبيرة التي تضمّنها المشروع يجب أن تكون مجانية بل مشروطة بتحقيق ميزة ما للدولة، أما في ما يتعلق بالبنية المؤسسية الحاكمة، فإشار إلى أن «داء لبنان يحقل مرتبة متدنية في سلم التوقيع على الاستثمار ومُشرتات الشفافية والحكم الرشيد العالمية».

وأبدى الخبير الاقتصادي كمال حمدان في مداخلته ملاحظات عدة منها «ضرورة النقاش حول بناء منظومة علائق الدولة ككل»، مشيراً إلى «ثلاثة مصادر أساسية للدولة هي الإتاوات، تقاسم الأرباح مع المستثمر، ومختلف أنواع الضرائب



من حلقة نقاش المركز الاستشاري

البناء

والتقارير المالية والمحاسبية»، لافتاً إلى «عدم وجود رؤية ضريبية حالياً ومستقبلاً في لبنان».

ودعا الخبير الاقتصادي توفيق كسبار إلى «الاستفادة من خبرات دولية مجانية تقدمت لمساعدتنا»، منتقداً «خطاب الطاقم السياسي الذي يربط الإنفاق بقدوم النفط»، كما شدّد على «وضع ميزانية للأرباح والخسائر من المالية التي ستنتج عن قطاع النفط وأن يكون شرطها الشفافية».

ووصف الخبير الاقتصادي غازي وزني «النظام الضرائبي العالمي بأنه معقد ومركب»، مطالبا «بوجود تشريع مستقل للنظام الضرائبي النفطي في لبنان»، ناصحاً «بالإحكام الضرائبية النفطية وهي الإتاوة وتوزيع بترول الربح والضريبة على الأرباح».

وأشار وزني إلى أن «الإتاوة عندنا منخفضة وهي 4 في المئة، لافتاً إلى «عدم وضوح البند المتعلق بكيفية توزيع الأرباح بين الدولة والشركات كما أن الضريبة على الأرباح متدنية».

والمع إلى «وجود تجاوب مع مصالح الشركات أكثر مما هي مع المواطن في موضوع الشركات النفطية».

ورأى النائب نواف الموسوي في مداخلته أن «أي تأخير يضع «إسرائيل» في موقع المستفيد». وقال: «في العام 2007 عندما وقعت اتفاقية تحديد المنطقة الخاصة لم يكن لبنان قد أنجز دراسة بعد وقد جرى التوقيع بالاستناد إلى خريطة البحرية البريطانية».

وشدّد الوزير السابق لخبراء المحاسبة أمين صالح «بتهديب النظام الضريبي»، وقال: «نحن لسنا بحاجة إلى نص ضرائبي جديد لأن قانون ضريبة الدخل يطبق في لبنان، وشركات النفط ملزمة بالتقيد بمعايير ضريبة الدخل

خبراء بريطانيون ينصحون دول الخليج بتطوير الصناعات التصديرية

الذين يدرسون في الخارج يساعدون على معالجة هذا النقص في المهارات من خلال خلق مسارات جديدة لتعليمية المعارف والمهارات».

كما لفت إلى أن «تحسين وتيرة إنتاجية العمل، أو الإنتاج لكل عامل، يعمل على مساعدة اقتصادات دول الخليج في تحقيق الازدهار في الأسواق الدولية».

وأضاف التقرير: «على الرغم من النمو القوي للناج المحلي الإجمالي أو ارتفاع أسعار النفط، فقد شهد العديد من اقتصادات دول الخليج تراجع إنتاجية العمل لبعض الوقت».

وقال مدير مركز أبحاث الدراسات الاقتصادية والتجارية تشارلز ديفيس: «إن الاستثمار القوي سيواصل النمو في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي بوتيرة أسرع من باقي دول العالم، ولكن احتمال انخفاض أسعار النفط نتيجة لزيادة المعروض العالمي سيشكل ضغطاً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي لتنوع وتنمية صناعاتها التحويلية ذات التقنية العالية».

وأضاف: «لحسن الحظ، فإن المنطقة لا تزال تشكل الوجهة الرئيسية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات المقبلة، وتوفير دفعة لإنتاجية العمل من خلال إدخال القوى العاملة المحلية إلى التكنولوجيات الجديدة، وتقنيات الإنتاج والإجراءات الإدارية».

وكان معهد التمويل الدولي قد توقع في وقت سابق من الشهر الجاري، أن تسجل دول الخليج معدل نمو 4 في المئة تقريباً في 2014 مقابل 4.2 في المئة في 2013 و5.5 في المئة في 2012، مشيراً إلى أن إنتاج النفط لا يزال غير مستقر في ضوء زيادة الإمدادات العالمية والنمو القوي في الطلب.

وتوقع المعهد أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول الخليج 1.703 تريليون دولار في 2014، و1.771 تريليون دولار في 2015، وأن يسجل قطاع النفط والنغاز نمواً بنسبة 0.9 في المئة في 2014، و0.4 في المئة في العام المقبل، والقطاع غير النفطي 5.4 في المئة في العامين الجاري والمقبل.

وأشار المعهد في تقرير حديث إلى استمرار التنوع الاقتصادي في دول الخليج، وتضخ هذا في التراجع التدريجي لخصصة مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 41 في المئة في عام 2000 إلى 33 في المئة الآن.

دعا تقرير أعدّه خبراء بريطانيون دول الخليج إلى الإسراع بتنوع وتطوير المزيد من الصناعات التصديرية، لمواجهة أي هبوط محتمل في أسعار النفط.

وأشار التقرير المشترك الذي صدر عن معهد المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز (ICAEW) ومركز البحوث الاقتصادية والتجارية (سير) ومقرهما العاصمة البريطانية لندن، إلى أن توسيع القدرة التنافسية عبر مجموعة واسعة من الصناعات التصديرية في دول الخليج تتطلب تحسينات في التعليم والمهارات والإبتكار ليكون ناجحاً.

وأوضح واضعو التقرير أن النفط ومشتقاته لا يزال يشكل 86.8 في المئة من إجمالي صادرات السعودية من حيث القيمة، وما يقرب من الثلثين في الإمارات العربية المتحدة. وحتى البحرين، أقل الدول امتلاكاً للموارد الهيدروكربونية مقارنة بدول الخليج، تعتمد على صادرات النفط ومشتقاته بنحو ثلاثة أرباع صادرات البضائع.

وقال المدير التنفيذي لمعهد المحاسبين القانونيين فيرتون سور: «مع توقع انخفاض أسعار النفط العالمية على المدى المتوسط، أصبحت الحاجة إلى توسيع القاعدة الصناعية أكثر إلحاحاً، وبينما تمتلك دول الخليج البنية التحتية والوسائل المالية لتسريع وتيرة إنتاج الصناعات والتصدير، فإن الأمر يتطلب مزيداً من الاهتمام لتشجيع الإبتكار من أجل المنافسة بشكل أكثر فعالية في الأسواق الدولية».

وأشار التقرير إلى أن الإمارات والبحرين والسعودية توجد في النصف الأعلى من مؤشر المعرفة للبنك الدولي، الذي يغطي 145 دولة ويقيس قدرتها على تطوير الصناعات التنافسية الحديثة. وتأتي الدول الثلاث في المرتبة 52، 41 و53 على التوالي.

ولفت إلى «أن المنافسة تشدّد عند المقارنة مع دول من الأسواق الناشئة الأخرى، ما يفرض على دول الخليج حالياً تحسين التعليم، وزيادة إنتاجية العمل وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لإحراز تقدم في قطاعات التصنيع ذات الاستخدام الكثيف للمهارات والتكنولوجيا. وأشار التقرير إلى «أن معايير التعليم في دول الخليج تحسنت قليلاً وفقاً لدراسات البنك الدولي، ومع ذلك لا يزال يوجد نقص في العمال ذوي التعليم المناسب في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات»، موضحاً أن «عدداً متزايداً من الطلاب

وشدّد الوزير السابق لخبراء المحاسبة أمين صالح «بتهديب النظام الضريبي»، وقال: «نحن لسنا بحاجة إلى نص ضرائبي جديد لأن قانون ضريبة الدخل يطبق في لبنان، وشركات النفط ملزمة بالتقيد بمعايير ضريبة الدخل

البرلمان الألماني يوافق على تخفيض سن التقاعد إلى 63 سنة

والديمقراطيين الاشتراكيين الذي تقوده المستشارة أنجيلا ميركل. وكان مشروع خفض سن الإحالة للتقاعد قد أثير لدى الديمقراطيين الاشتراكيين رغم أن خبراء اقتصاديين يخبرون من أنه ستكون له آثار سلبية على الاقتصاد مع ارتفاع نسبة المسنين بين السكان ونقص العمالة الماهرة.

ووفقاً لمكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي (يوروستات)، فإن الألمان يعملون لفترة أطول من اليونانيين

وافق البرلمان الألماني أمس، على إصلاح رئيسي لنظام المعاشات اقترحه الائتلاف الحاكم يتضمن خفض سن الإحالة للتقاعد إلى 63 سنة لبعض المواطنين رغم تحذيرات خبراء اقتصاديين من أن هذه الخطوة قد تلحق ضرراً بالاقتصاد.

وتّمّ إقرار التشريع الجديد بسهولة في مجلس النواب (البوندستاج) بفخض الغالبية الكبيرة التي يتمتع بها ائتلاف المحافظين

الإنتاج العالمي من الصلب ارتفع بنسبة 1.7 في المئة

لم تتعافى كثيراً من أدنى مستوياتها في ثلاثة أعوام ونصف العام والتي هوت إليها في حزيران الماضي.

سابق هذا الأسبوع أدنى مستوى لها في عاين ونصف العام مع تباطؤ النمو الاقتصادي في الصين.

وأشارت بيانات وورلد ستيل إلى أن إنتاج الصلب في اليابان، ثاني أكبر المنتجين في العالم، تراجع بنسبة 2.5 في المئة إلى 8.9 ملايين طن رغم أن الإنتاج في الإثني عشر شهراً حتى نيسان ظل مرتفعاً بنسبة 2 في المئة عند 36.5 مليون طن.

في المئة حيث ارتفع إلى 137 مليون طن في شهر نيسان 2014 بالمقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي، مدعوماً بزيادة في الطلب من أوروبا والشرق الأوسط.

وأظهرت بيانات الاتحاد العالمي للصلب «ورلد ستيل» أن إنتاج الصلب الخام في الصين زاد بنسبة 2.1 في المئة وبلغ 68.8 مليون طن، بحيث تحسن الصين أكبر منتج ومن حيث النسبة المئوية، فإن أكبر نمو في الإنتاج جاء من الشرق الأوسط بزيادة بلغت 9.6 في المئة ومن أوروبا التي سجل الإنتاج فيها نمواً سنوياً بلغ 4 في المئة ليصل إلى 14.61 مليون طن، مع ترسخ النمو الاقتصادي في القارة.

ويرغم الزيادة في الإنتاج فإن الأسعار العالمية للصلب

قيمتها بلغت 159 مليار دولار

غوغل؛ العلامة التجارية الأعلى في العالم

تصدرت شركة غوغل قائمة أعلى العلامات التجارية قيمة في العالم، بنسبة تقدر بـ 40 في المئة من العام الماضي، وبقية تجارية وصلت إلى 159 مليار دولار، وذلك وفقاً للتصنيف السنوي الذي تعدّه شركة «ملياردير براون».

وقدمت غوغل العديد من الابتكارات، منها النظارة الذكية، ومشروع Apple للهواتف الذكية، إضافة إلى دخولها قطاع صناعة الريموتات، فيما حلت Apple في المرتبة الثانية بقيمة بلغت 148 مليار دولار، وتراجعت وصلت نسبته إلى 20 في المئة عن الأعوام الثلاثة السابقة، حين سيطرت على صدارة هذه القائمة. وكانت المرتبة الثالثة من نصيب شركة IBM بقيمة 108 مليارات دولار. أما مايكروسوفت فحلت في المركز الرابع بقيمة بلغت 90 مليار دولار.

يذكر أن غوغل هي شركة أميركية تأتي بعائداتها من الدعاية المتعلقة بالبحث في شبكة الإنترنت والجري الإلكتروني، وخدمة الخرائط على الشبكة، والخدمات المكتبية، والشبكة الاجتماعية ومشاركة الفيديو.

وتعتبر الشركة محرك البحث الأكبر على الشبكة، حيث يستقبل على الأقل 200 مليون طلب بحث يومي. وكلمة غوغل اخترعها مليون مليون سيوفور الأميركي عندما يتبعه مئة صفر، وعلى العدد الهائل من صفحات الشبكة التي يقرسها محرك البحث، وللدلالة أيضاً على إصرار الشركة على تنظيم الكم الهائل من البيانات القابعة في خدمات منتشرة حول العالم، وإصرارها على إتاحة هذه البيانات لمستخدميها.

وقد بدأت قصة غوغل مع الطالبين الأميركيين لاري بريدج وسيرجي برين، الذين تخرجا من قسم هندسة الكمبيوتر في جامعة ستانفورد الأميركية عندما فكرا في إنشاء محرك بحث على الإنترنت يكون سريعاً ودقيقاً، فقام الطالبان بإنشاء محرك البحث الخاص بهما على شبكة الإنترنت، وكان في مراب، وبعد ذلك أسسا شركة خاصة بهما في عام 1998.

وسارت غوغل على درب النجاح خطوة خطوة عن طريق العمل بالشراكة مع بعض الشركات، وكانت العلاقات الإيجابية بين الشركة وموظفيها من الأسباب التي جعلت مجلة فورتيون تصنفها على أنها الشركة الأولى لأفضل تعامل مع الموظفين.

وفي عام 2007 كانت غوغل قبلة الباحثين على الإنترنت بنسبة 53.6 في المئة، ويرجع ذلك إلى قوة البحث على الموقع، فبرمجة غوغل تعتمد على أكثر من عامل لقياس قوتها ووضعها في المكان الذي تستحقه. وبتاريخ 6 حزيران 2007 أعلنت شركة غوغل عن افتتاح مقرها الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا في القاهرة.

نقابة عمال الكهرباء تطالب بإدخال عمال الشركات عبر مباراة محصورة

دعت نقابة عمال ومستخدمي مؤسسة كهرياء لبنان، إلى «وضع قانون إدخال عمال الشركات عبر المباراة المحصورة حيز التنفيذ، نظراً لما تلسمه من تفسير في أعمال الشركات حيث تجلّي بألأف الفواتير المغلوطة وتكدس المعاملات غير المنفذة وإمتهار الشبكات وعدم صيانة المحطات والشبكات على حد سواء، علماً أن المطلوب منها نقله نوعية للمؤسسة لإراجاعها سنوات عديدة للوراء».

وأكد رئيس النقابة شربل صالح خلال مؤتمر صحفي عقده أمس في قاعة الزبائن وسط اعصام نفذته النقابة، أن «أحقية المطالب المكتسبات العمالية وعلى رأسها الترفيعات وطبيعة العمل وبدل الطعام وغيرها من المطالب والحقوق دفعتمنا لاتخاذ الموقف التصيدي جراء ربط هذه المطالب بما تقوم به شركات مقدمي الخدمات، وكان دور المالك بالإشراف والمراقبة والمتابعة والمحاسبة غير كاف لتأكيد حقهم بطبيعة العمل وسواها، مع أننا قلنا مراراً وتكراراً أن هذه الشركات لم تؤد الدور المطلوب منها وأدت إلى تراجع المؤسسة».

وأعلن صالح «أن النقابة تؤكد على الثوابت الآتية: تنفيذ الحكم المبرم بخصوص طبيعة العمل وأخطاره الصادر بتاريخ 19/7/2012 وعدم إدخال أي تعديلات على النسخ الصادرة سابقاً عن مجلس الوزراء حسب النظام وتطبيقه على مستحقيه في المديرية (النقل – الإنتاج – والتوزيع)، وضع نظام بدل الطعام موضع التنفيذ الذي توقف العمل به قسراً ودون أي مسوغ قانوني منذ تاريخ شهر شباط 2012 وذلك من منطلق إجتهادات شخصية، مع العلم أن النصوص واضحة وقد أكدها كتاب محامي النقابة بناء لطلب المديرية الإدارية وصلصلة القضايا».

وأضاف: «أما في ما يخص بالترفيع فهذا حق طبيعي للعمال ومشروع القانون المعجل المكرر للفتات الخامسة وسواهم والذي اصطلح بعدم توقيع الوزير المختص هو واجب على النقابة والإدارة متابعة هذا القانون مع وزير الطاقة والعمياء لتوقيعه تعميدها لطرحة في جلسات التشريع للمجلس النيابي».

ودعا وزير المالية «إلى إعادة النظر في البنود المتعلقة بالعمال والمستخدمين لأنه لا يمكن السكوت على المس للقمّة عيشهم، أملاً من «إدارتنا الانتباه من إعادة النظر بالموازنة ليمصار إلى معالجتها مع وزارة المالية حتى لا نتحمل مؤسسة كهرياء لبنان وإدارتها أي تخفيض في ساعات التغذية نتيجة الحسومات الكبيرة في مشروع الموازنة».

مستقرات

● دعت لجنة المتابعة للعمالين في الجامعة اللبنانية إلى المشاركة في الإضراب العام والاعتصام في العاشر من قبل ظهر الإثنين المقبل، أمام مبنى T.V.A في محلة العبدلية في بيروت، تلبية لدعوة وإيلاء مؤلفي الإدارات العامة. كما سيقام اعتصام في الوقت عينه من يوم الثلاثاء أمام مبنى وزارة التربية في الأونيسكو.

● جال الممثل المقيم للصندوق الكويتي في لبنان نواف الدبوس يرافقه المهندس المسؤول عن مشاريع الجنوب في الصندوق المهندس علي خليفة، صباح أمس، على مشاريع ينفذها الصندوق في قضاء بنت جبيل في الجنوب، وهي المشروع الحضري في بلدة كونين (مشروع سياحي) ومركز الدفاع المدني في بلدة برعشيت. وقد أثنى دبوس على دقة التنفيذ.

وبدأت الجولة من مركز اتحاد بلديات بنت جبيل، وتمّ البحث في سير العمل بالمشاريع التي يقوم بها الصندوق في المنطقة ومواعيد بدء العمل فيها.

بعد ذلك، توجه الوفد إلى مركز الطوارئ في برعشيت وكانت جولة في المركز، وجرّت مناورة لفرق الإطفاء فيه، انتقل بعدها إلى مركز كونين الاجتماعي وتقدّم المكان.



الدبوس خلال جولته في الجنوب

شرح تخفيضات أسعار الاتصالات في مؤتمر صحفي

حرب: توازن بين التطور وزيادة الناتج المحلي

خفض من 12000 ل.ل إلى 9000 ل.ل وهذا ما سوف يرفع من نسبة النفاد إلى الشبكة الهاتفية الثابتة، وبالتالي إلى شبكة الإنترنت العالمية».

وأكد أن «المواطن اللبنانيين سوف يتمكّنون، عند بدء تطبيق الأسعار المقترحة بتاريخ 01/07/2014، من الاستفادة من سرعات أعلى وسعات أكبر وأكبر للاستعمال، من خلال اشتراكات أقل كلفة بكثير».

ولفت حرب إلى أن «المراسيم الجديدة نصت على تخفيض رسوم الهاتف الثابت، بالإضافة إلى إدخال حزمة من خدمات الإنترنت السريع DSL، بأسعار منخفضة جديدة، وعلى استحداث خدمة جديدة للإنترنت الحزمة العريضة، تبدأ بسرعة 2Mbps، دون سقف ودون حدود للاستهلاك، بحيث يستفيد منها حوالي 330.000 مشترك إنترنت حالياً».

وأضاف: «تتيح التعرفة الجديدة للخطوط التجارية الرقمية الدولية منافسة دول المنطقة في استقطاب تركز الشركات في لبنان وتحقيق جدوى اقتصادية مهمة في ما يتعلق بتصدير إنتاجات الأفراد والشركات في مجالات البرمجيات والخدمات عموماً».

أكد وزير الاتصالات بطرس حرب أنّ «عالم الاتصالات والمعلومات بات يتشكّل في وقتنا الحالي سوقاً متكاملة الخصائص والمميزات للإنتاج والعمل، مشيراً إلى أن «هناك علاقة عضوية ومباشرة بين تطور سوق الاتصالات وزيادة الناتج المحلي».

وخلال مؤتمر صحفي عقده قبل ظهر أمس في مكتبه في الوزارة، وشرح فيه مقررات مجلس الوزراء لشاحبة خفض أسعار الرسوم الهاتفية الثابتة والخلوية والإنترنت والحزمة العريضة Broadband.

قال حرب: «إنّ المراسيم الجديدة التي وافق عليها مجلس الوزراء، والتي ستصبح نافذة ابتداء من 01/07/2014، تقضي بتعديل وتخفيض الرسوم والتعرفةات المتعلقة بهذه الخدمات، بهدف وضع الإمكانات المتراكمة في متناول المشتركين اللبنانيين، لا سيما أننا أدرجنا ضمن هذه المراسيم محفزات أساسية تمسح للمواطنين ذوي الدخل المحدود، بالوصول على هذه الخدمة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، تمكين المواطن اللبناني من الحصول على خط هاتفي ثابت بشكل مجاني عند تأسيسه و من دون دفع رسوم تأسيس، والاتكافه برسم الاشتراك الشهري فقط، الذي



حرب خلال مؤتمره الصحافي

نشاطات اقتصادية

● استقبل وزير العمل سجعان قزي وفداً من الجمعية اللبنانية لتراخيص الإمتياز برئاسة شارل عرييد، وجرى البحث في سبل التعاون ومشاركة أرباب العمل في القضايا النقابية والعمالية والحوار القائم بين أطراف الإنتاج.

كما التقى قزي المدير العام لإدارة التبغ والتبناك (الريجي) ناصيف سقاوي الذي وضعه في أجواء أوضاع العمل في الريجي.

وتنوّه وزير العمل بما تقوم به هذه الإدارة على المستوى الوطني، مشدداً على أنّها «من المؤسسات المميزة في لبنان والتي يجب العمل على تعزيز دورها وتطويرها بالشكل المطلوب».

● أطلق وزيراً السياحة ميشال فرعون والثقافة ريمون عريجي مهرجاناً زوق مكافئ الدولية.

وخلال المؤتمر الصحافي الذي عقد بالمناسبة قال

فرعون: «إننا نشجع حياة المناطق ومنها منطقة زوق مكافئ التي تعيش مهرجانات دولية منذ 11 عاماً و50 سنة مع رئيس بلديتها نهاد نوفل، وهذه المهرجانات تقدم الوجه الحقيقي للبنان وحضارته وتشكل قيمة مضافة من أجل تنشيط القطاع السياحي».

وأكد أنّ «لبنان سيشهد صيفاً واعداً في ظل الحكومة الحالية التي أنبثق عنها إستراتيجية أمنية تتيح عودة الحياة إلى لبنان وتحفز إقامة المهرجانات وتعيد السائح إلى لبنان».

إلى ذلك، لفت عريجي إلى «أنّ المعطيات الموجودة تؤكد أنّ موسم الإصطياف سوف يكون واعداً، متمنياً أن يحظى الفائزون اللبنانيون بتشجيع من هذه المهرجانات المهمة عبر المشاركة فيها وهذا ما فعلته لجنة مهرجانات زوق مكافئ الدولية».